مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 22 سبتمبر 2023
Volume 22 september 2023
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

كيفية استفادة ليبيا من منظمة التجارة العالمية في المراحل الانتقالية

د ـ إسماعيل عبد المجيد المحيشـــي
عضو هيئة تدريس بكلية العلوم التقنية – مصراتة
I.Elmahaishi@yahoo.co.uk

مستخلص:

يناقش هذا البحث إمكانية انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية، خاصة أنها تتمتع بصفة مراقب، والبحث في المزايا ومدى استفادة ليبيا من الانضمام لهذه المنظمة العالمية خاصة وان 97% من تجارة العالم تمر من خلالها، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه ليبيا إذا انضمت لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك التحقق من أهم المزايا التي ستجنيها ليبيا إذا أنظمت لمنظمة التجارة العالمية . من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أهمها: ماذا ستستفيد ليبيا من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ؟ . يعتمد هذا البحث على المنهجين التاريخي والوصفي لتحليل جملة من المتغيرات الاقتصادية استناداً على دراسات سابقة وتقارير دولية وإقليمية وكذلك تقديم إطار نظري من المراجع والدوريات والبحوث المختصة . وخلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها: انه كلما سارعت ليبيا بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ستحصد نجاحات ومعدلات مُرضية للتنمية الشاملة والمستدامة، وأن التحدي الأهم الذي يجب أن تخوضه ليبيا في هذه المرحلة هو تأسيس اللبنة الاقتصادية والسياسية، وتهيئة الأطر المختلفة مع مراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وخصوصية الدولة الليبية . كما أوصى البحث بعدة توصيات في ختام البحث.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، آليات الانضمام، الايجابيات، السلبيات، الاقتصاد الليبي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 22 سبتمبر 2023
Volume 22 september 2023
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

How Libya will benefit from the WTO in the transitional stages

Dr. Ismail Abdel Majeed Al-Muhayshi
I.Elmahaishi@yahoo.co.uk
Faculty member at the College of Technical Sciences – Misurata

Abstract:

This research discusses the possibility of Libya joining the World Trade Organization، especially since it has observer status، and researches the advantages and extent to which Libya benefits from joining this global organization، especially since 97% of the world's trade passes through it. This research aims to identify the most important challenges facing Libya if It joined the World Trade Organization، as well as verifying the most important advantages that Libya will gain if it joins the World Trade Organization. By raising a set of questions، the most important of which is: What will Libya benefit from joining the World Trade Organization? . This research relies on historical and descriptive approaches to analyze a number of economic variables based on previous studies and international and regional reports، as well as providing a theoretical framework from references، periodicals and specialized research. The research concluded with a number of results، the most important of which are: The more Libya accelerates the process of joining the World Trade Organization، the more successes and satisfactory rates of comprehensive and sustainable development it will reap، and that the most important challenge that Libya must undertake at this stage is establishing the economic and political foundation، and preparing the various frameworks، taking into account the situation. Economic، social، and specificity of the Libyan state. The research also recommended several recommendations at the conclusion of the research.

Keywords: World Trade Organization، accession mechanisms، pros and cons، the Libyan economy.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

مقدمـة:

جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O) ودخولها حيز التنفيذ عام 1995 نتيجة لمشاورات ومفاوضات استمرت لعدة عقود تم التوصل خلالها إلى جملة من الاتفاقيات التجارية الدولية في مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي، وقد أخذت العديد من الدول على عاتقها الانضمام إلى هذه المنظمة من اجل الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يتيحها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من فرص للتنمية وتوسيع المكاسب، وقد زاد عدد الدول المنضمة عن 164 دولة إلى جانب العديد من الدول التي تسعى للانضمام، خاصة أن 97% من عمليات التبادل التجاري العالمي تتم في داخل هذه المنظمة . وإن التحدي الحقيقي الآن هو كيف نجعل من انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية خطوة إيجابية تخدم ليبيا، فقطار العولمة ومنظمة التجارة العالمية يسير بقوة وسرعة ومن لا يصعد إليه في الوقت المناسب مع الأعداد المناسب . سيبقى على "الرصيف" ولن يصل إلى أي مكان .

المشكلة:

نظراً لما تتمتع به ليبيا من موارد اقتصادية وميزات نسبية وجيوسياسية في المنطقة، وبصفتها عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية، قد يؤهلها أن تنظم لهذه المنظمة وسيترك انضمامها آثاراً إيجابية وسلبية على كافة القطاعات. وبالتالي لابد من وضع السياسات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق أكبر استفادة من إيجابيات هذا الانضمام، وتجنب سلبياته بأكبر قدر ممكن، وكذلك الاستفادة من النصوص الاستثنائية والمزايا التفضيلية التي توفرها اتفاقية منظمة التجارة العالمية. مما سبق يمكن اختصار المشكلة في السؤال الرئيسي التالي: **كيف تستفيد ليبيا من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية في الوضع الراهن؟**

أهداف البحث :

1. التعرف على أهم التحديات أمام انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

2. محاولة حصر أهم المزايا والايجابيات من وراء انضمام ليبيا لمنظمة العالمية.
3. التحقق من أهم المزايا النسبية للاقتصاد الليبي التي تمكنه من المنافسة في الأسواق الدولية.
4. تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تتأثر بانضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية .
5. طرح إطار نظري لمراحل تطور منظمة التجارة العالمية .

تساؤلات البحث:

1. ما أهم التحديات أمام ليبيا لانضمام لمنظمة التجارة العالمية ؟
2. ما أهم المزايا والايجابيات المتوقعة التي ستعود على الاقتصاد الوطني الليبي من وراء انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية ؟
3. هل يمتلك الاقتصاد الليبي مزايا تمكنه من المنافسة في سوق التجارة العالمية ؟

أهمية البحث :

1. يسلط الضوء على مراحل إنشاء منظمة التجارة العالمية.
2. إيضاح مزايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .
3. طرح أهم العقبات أمام انضمام ليبيا كدولة نامية تمر بمرحلة انتقالية لمنظمة التجارة العالمية

منهجية البحث :

استنادا لطبيعة البحث النظرية سيعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لتحقيق أغراضه من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، وما تناولته الأدبيات في موضوع منظمة التجارة العالمية.

وهذا ما يتطلب منا كباحثين البحث والتحليل حول كيفية استفادة ليبيا من منظمة التجارة العالمية باعتبارها عضو مراقب في هذه المنظمة، خصوصاً في المراحل الانتقالية التي تمر بها ليبيا من الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة.

وعليه سيتم تقسيم موضوعات هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

الأول : اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 1995 .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

الثاني: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

الثالث: ليبيا ومنظمة التجارة العالمية.

الرابع :النتائج والتوصيات.

الإطار النظري :

المبحث الأول: اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 1995

لقد جاء ميلاد منظمة التجارة العالمية (W.T.O) استجابة لما تم إقراره في مؤتمر مراكش (المغرب) بضرورة إنشاء كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية، يُناط بهذا الكيان مهام الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الأخرى التي بلغ عددها ما يقارب 28 اتفاقاً وبروتوكولا وقراراً وزارياً كذلك يساهم هذا الكيان الجديد في فض المنازعات التجارية وتنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من آفاق تحرير التجارة العالمية، وتوسيع التبادل التجاري والسلع والخدمات.

أولاً : إنشاء المنظمة :

إن تطبيق " ميثاق هافانا " كان من شأنه أن يدفع إلى الأمام مسائل تحرير التجارة العالمية وكان يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تكون قد ولدت منذ أزيد من خمسين عاماً، إلا أنها واقعياً تمخضت عن جولة الأوروغواي (1994) وذلك بعد أن تغيرت معطيات دولية كثيرة، إذ لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية – مثل ما كان عام 1947 – القوة الوحيدة المسيطرة اقتصادياً ودائنة للجميع، ولم تعد أوروبا واليابان مفتقرتان إلى قاعدة اقتصادية قوية في مستوى القدرة على منافسة الصناعات الأمريكية، بل أكثر من ذلك فقد اهتز ميزان المدفوعات الأمريكي مرات عديدة، خصوصاً بعد حرب فيتنام مثلاً، وشهد العالم ظهور قوى اقتصادية متينة في شرق آسيا لعل أهمه الاقتصاد الصيني الصاعد بقوة (اللقماني،2004، ص64).

وتمثل هذه المنظمة تحولاً جوهرياً في طبيعة النظام التجاري الدولي حيث يتمتع كافة الأعضاء بحقوق والتزامات متكافئة بغض النظر على حجم الدولة أو نصيبها في التجارة العالمية إلا أنه يتم التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية والأقل نمواً بالنسبة لحجم

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

الالتزامات والمدة الزمنية اللازمة لتنفيذها، ويمكن تعريف المنظمة: على أنها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات.

ويمكن القول أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وعلى إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية WTO،2019، (p231).

ثانياً: أهدافها :

لقد تبلورت أهداف منظمة التجارة العالمية من خلال مختلف الجولات والمحطات التي مرت بها منذ خمسين عاماً، وتدور حول هدف رئيسي هو **تحرير التجارة الدولية** وفى هذا الإطار تسعى هذه المنظمة إلى مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي (العيسوي،1997، ص69).

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية :

ويعني ذلك أن المنظمة تهدف إلى جمع الدول في شبه منتدى أوناد يتباحث فيه الأعضاء في شتى الأمور التجارية، ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف لمناقشة كافة المشاكل المهمة، ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة العالمية والقضايا المتعلقة بالتجارة الدولية .

2- تحقيق التنمية :

تسعى المنظمة إلى رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بجميع الدول خصوصاً في الدول النامية التي تمنحها المنظمة – بحسب مبادئها – معاملة تفضيلية، وذلك بإعطائها فترة سماح أطول من تلك التي تمنح للدول المتقدمة، إضافة إلى مساعدتها تقنياً وإعفائها من بعض أحكام الاتفاقية.

3- تنفيذ اتفاقية الأوروغواي :

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

كلفت المنظمة بمهمة تنفيذ مقررات جولة الأوروغواي التي كانت تفتقر إلى إطار مؤسساتي يقننها ويجعلها قابلة للتطبيق من الناحية العملية.

4- حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء :

ويعني ذلك الإشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك.

5- إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء :

تسعى المنظمة إلى خلق إطار من الشفافية لتسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خصوصاً في ظل تعدد التشريعات وتنوع القطاعات، كما يتجسد التواصل في تشجيع انسياب الاستثمار العالمي الذي يعول على البيئات الثابتة والمستقرة ويسمى ذلك عادة بـ " توقع المسار ".

ثالثاً: هيكليتها:

أن واضعي اتفاقيات التجارة العالمية انتهوا إلى بناء الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية وفق مبدأ تعدد الأجهزة لتحقيق مقتضيات واعتبارات تقسيم العمل وتوخي السرعة والفاعلية في اتخاذ القرارات، مع تنوع اختصاصات هذه الأجهزة من ناحية أخرى إذ توجد مجموعتان من الأجهزة: الأولى ذات طابع عام، والثانية ذات طابع متخصص تباشر اختصاصات محددة في مجالات مختلفة و قطاعات محددة في كل ما يخص التجارة الدولية وفيما يلي نذكر هذه الأجهزة (المحيشي،2007، ص154):

أولاً : الأجهزة العامة :

وتشتمل هذه الأجهزة على المؤتمر الوزاري، والمجلس العام، والأمانة العامة، وجهاز تسوية المنازعات، وجهاز استعراض السياسة التجارية (البشاري،2004، ص142).

أ- **المؤتمر الوزاري** : يتكون من ممثلي جميع الأعضاء في المنظمة طبقاً لمبدأ المساواة وخاصة في التصويت فلكل عضو صوت واحد بخلاف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالمنظمة هنا أكثر ديمقراطية من الاثنين الآخرين .

وتتلخص اختصاصاته في المهام الرئيسية للمنظمة فهو الذي يحدد قرار انضمام الدول ويتم ذلك بأغلبية الأعضاء، وهو الذي يحدد سريان الاتفاقيات وخاصة التعديلات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

والإعفاءات من الالتزامات التي ترد إليه من المجالس المختلفة، والمؤتمر الوزاري هو الذي له الحق في إنشاء لجان محددة مثل: لجان التجارة والتنمية وميزان المدفوعات والموازنة وغيرها من اللجان الأخرى ، بالإضافة إلى الحق في تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة.

والمؤتمر الوزاري هو رأس السلطة في المنظمة، وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول خلال الفترة 9 – 13 من شهر ديسمبر عام 1996 في سنغافورة، أما المؤتمر الثاني للمنظمة فقد انعقد خلال الفترة 18 – 20 من شهر مايو عام 1998 في مدينة جنيف بسويسرا، أما المؤتمر الوزاري الثالث فقد انعقد خلال الفترة 30 نوفمبر. 3 ديسمبر عام 1999 في مدينة سياتل الأمريكية، أما المؤتمر الوزاري الرابع فقد انعقد خلال الفترة 9 – 14 من شهر نوفمبر عام 2001 في مدينة الدوحة بقطر، أما المؤتمر الوزاري الخامس فقد انعقد خلال الفترة 11 – 14 سبتمبر عام 2003 في مدينة كانكون بالمكسيك، أما المؤتمر الوزاري السادس فقد انعقد خلال الفترة من 13 – 18 ديسمبر عام 2005 في مدينة هونج كونج بالصين، أما المؤتمر الوزاري السابع فقد انعقد خلال الفترة من 30 نوفمبر – 2 ديسمبر عام 2009 في مدينة جنيف سويسرا، أما المؤتمر الوزاري الثامن فقد انعقد خلال الفترة من 15– 17 ديسمبر عام 2011 في مدينة جنيف سويسرا، أما المؤتمر الوزاري التاسع فقد انعقد خلال الفترة من 3 – 7 ديسمبر عام 2013 في مدينة بالي إندونيسيا، أما المؤتمر الوزاري العاشر فقد انعقد خلال الفترة من 15 – 19 ديسمبر عام 2015 في مدينة بنيروبي كينيا، أما المؤتمر الوزاري الحادي عشر فعقد خلال الفترة من 10 – 13ديسمبر عام 2017 في مدينة بوينس آيرس الأرجنتين.

ب . المجلس العام :

يعد هذا المجلس الجهاز المحوري للمنظمة إذ يمارس مجمل نشاطات المنظمة من أنشطة إدارية ومراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات، والإشراف على أعمال المجالس النوعية كمجلس التجارة في السلع ومجلس شؤون التجارة في الخدمات ومجلس شؤون جوانب حقوق الملكية الفكرية إلى جانب التشاور والتنسيق مع المنظمات الأخرى التي لها صلة مع

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

المنظمة وكذلك التشاور مع المنظمات غير الحكومية، ويضم المجلس ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة يجتمعون مرة واحدة على الأقل شهرياً (المناعي،2003، ص87).

ج- الأمانة العامة :

تتكون الأمانة العامة من مدير عام المنظمة ويقوم هذا المدير بتعيين موظفي الأمانة وإدارتها ومهامها ويحظون بالاستقلالية التامة عن الدول التي ينتمون إليها، وتتولى الأمانة العامة مسؤولية مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية والتاريخية والإجرائية للأمور المعروضة وتقديم الدعم الفني لها .

د- جهاز تسوية المنازعات :

تكمن أهمية هذا الجهاز في تسوية المنازعات الدولية التجارية المتعلقة بكل من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف (السلع،الخدمات،حقوق الملكية) وبدور مركزي في فض المنازعات من حيث تشكيل فرق التحكيم واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات، ويعمل الجهاز على توفير الحلول الإيجابية لأي خلاف يرضي كل الأطراف، والأشراف على تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات وتقرير العقوبات اللازمة في هذا الشأن Alomar،2002 ، (p188).

هـ . جهاز مراجعة السياسة التجارية :

الهدف من إنشاء هذا الجهاز وضع آلية لاستعراض السياسات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية لتحقيق فهم وتقدير منتظم وعلى نطاق جماعي لكامل نطاق السياسات والممارسات التجارية لمختلف الأعضاء، بهدف القيام بتقويم عام وشامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من ناحية والنظام الدولي التجاري، من ناحية أخرى ويعتمد جهاز مراجعة السياسات التجارية في عمله على مبدأ الشفافية WTO،2020 ،(p341).

ثانياً : الأجهزة المتخصصة :

تنقسم الأجهزة المتخصصة في هذه الاتفاقية إلى نوعين هما:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

النوع الأول : يتعلق بقطاع من القطاعات التجارية المختلفة محل التنظيم ويسمى المجالس، أما النوع الثاني : فهو يختص بمسائل محددة ويطلق عليها اللجان (البريكان،2005، ص123).

أ .المجالس :

لقد حددت اتفاقية منظمة التجارة العالمية صراحة على إنشاء ثلاثة مجالس يختص كل منهما بأحد قطاعات التجارة الدولية وهى :

1. مجلس شؤون تجارة السلع: وهو المجلس الذي يشرف على سير اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف في مجال السلع، ويحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية، ولجنة الإجراءات الوقائية، ولجنة مراقبة المنسوجات، ولجنة الممارسات ضد الإغراق.
2. مجلس شؤون تجارة الخدمات: ويشرف على سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتنفيذها من خلال الالتزامات المحددة للدول الأعضاء في الاتفاقية، ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات، ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
3. مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويقوم هذا المجلس بالإشراف على سير الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية إذ هو الأداة التنفيذية لتطبيق الملكية الفكرية.

ب .اللجان :

وهي تتكون من أربع لجان هي (البشاري،2004، ص212):

1. لجنة التجارة والبيئة وتهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة .
2. لجنة التجارة والتنمية وتهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نمواً .
3. لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات وتقديم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ذات علاقة بتوازن ميزان المدفوعات .
4. لجنة الميزانية والمالية والإدارة وهدفها الإشراف على المسائل الداخلية للمنظمة.

رابعاً: نطاق عمل المنظمة :

إن نطاق عمل منظمة التجارة العالمية طبيعته مزدوجة فهو من ناحية نطاق عالمي ومن ناحية نطاق شامل.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

*** النطاق العالمي :**

إن المنظمات الدولية تنقسم إلى منظمات عالمية ومنظمات أخرى إقليمية، والمنظمة العالمية هي تلك المنظمة التي تضم كل الدول لديها أو التي يمكن أن تسمح بإمكانية انضمام إليها، أما المنظمة الإقليمية فهي تلك المنظمة الجزئية التي تضم في عضويتها عدد محددا من الدول لوجود رابطة تضامن بينهم سواء كانت جغرافي أو أمنى أو اقتصادي تجمع بين هذه الدول، وتؤكد اتفاقية مراكش 1995 اتصاف منظمة التجارة العالمية "بالعالمية" فالعضوية مفتوحة ومن السهل الحصول عليها حيث تتعدد أنواعها إلى WTO،2017 ،(p426):

1. **العضوية الأصلية:** والتي نصت عليها المادة الحادية عشرة من اتفاقية مراكش 1995 للأطراف المتعاقدة عليها في اتفاقية الجات 1947 .
2. **العضوية بالانضمام :** وهى التي تمنح وفقا للفقرة الأولى من المادة 12 لذات الاتفاقية . لكل دولة وفقا للشروط التي يتفق عليها بينها وبين المنظمة .
3. **العضوية للدول الأقل نمواً:** وهى من أهم مظاهر الاتجاه نحو عالمية المنظمة، فالاتجاه العام هو تسهيل انضمام الدول الأقل نمواً لمنظمة التجارة العالمية فهذه الدول لا تتطلب منها أن تقدم تعهدات أو تنازلات الا في الحدود التي تتفق مع مرحلة التنمية التي تمر بها .
4. **العضوية للأقاليم الجمركية الاقتصادية:** لمواكبة أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية للتطورات الدولية أصبح إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الظواهر المهمة في إطار المجتمع الدولي ويحق لهذه التكتلات والمجموعات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

*** النطاق الشامل:**

إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تم التوقيع عليها في مراكش 1995 تغطي مجمل التجارة الدولية من السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ولم يقتصر الأمر على شمول كل هذه القطاعات بالتنظيم بل تعداه إلى وضع قواعد لفض المنازعات التي تحدث بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

المبحث الثاني: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

إن منظمة التجارة العالمية تمثل تحولاً كبيراً وأساسياً في طبيعة النظام التجاري العالمي حيث تتمتع كل الدول الأعضاء بمجموعة متجانسة من الحقوق والالتزامات المتكافئة، أي تتساوى

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

فيها الحقوق بغض النظر عن حجم الدولة وقوتها الاقتصادية أو نصيبها في التجارة العالمية، وتختلف الالتزامات بإختلاف مستويات التقدم والتنمية فيها، حيث يتم التمييز دائما بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نمواً بالنسب لحجم الالتزامات والمدة الزمنية اللازمة لتطبيقها وتنفيذها (المهدي،2004، ص79).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة عالمية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات وهى المجالات التي كانت تنشب بسببها الخلافات التجارية بين الدول، ومن هنا جاءت هذه المنظمة لتكون مسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي ليكون أكثر كفاءة وفعالية .

لأية دولة أو إقليم جمركي مستقل يملك استقلالاً ذاتياً كاملاً في إدارة علاقته التجارية الخارجية أن ينظم إلى منظمة التجارة العالمية بالشروط التي يتفق عليها بينه وبين المنظمة، ويتطلب الأمر التفاوض حول كل قضية من القضايا ذات الصلة بالانضمام وبمقتضى المادة 2 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، يجب أن يقدم طالب الانضمام إشعاراً إلى المدير العام يبين فيه رغبته في الانضمام إليها ويتم تعميم هذا الإشعار على جميع الدول الأعضاء ثم ينظر المجلس العام في الطلب ثم يقوم بإنشاء فرقة عاملة تعنى بطلب انضمام هذا البلد ويتم التوافق بين الأعضاء على إنشاء فريق الانضمام وعلى صلاحيتها والتي تكون عضويتها مفتوحة لجميع الأعضاء حيث يشارك ما بين 20 إلى 40 بلد من الأعضاء في فريق الانضمام وذلك حسب اهتمام الأعضاء كل على حدة.

ويتخذ المؤتمر الوزاري قرارات الانضمام ويوافق على شروط هذا الانضمام بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة، ويطلب من الدول المنضمة أن تقدم دراسة وافية عن الأوضاع الاقتصادية والتجارية الوطنية وتقديم تعهد بالالتزام بأحكام اتفاقيات الجات جميعها والالتزام بإجراء تعديلات هيكلية على أوضاعها الاقتصادية ومطابقة لوائحها وقوانينها مع اتفاقية المنظمة، وفى جميع الأحوال على الدولة طالبة الانضمام أن تبين في طلبها فيما إذا كانت ترغب في عدم تطبيق بعض أحكام الاتفاقيات على أي من الدول الأعضاء ،لأنه لا يحق لها ذلك بعد صدور قرار المؤتمر الوزاري بقبول عضويتها في المنظمة .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

أولاً: العضوية في المنظمة:

تضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حوالي 164 دولة ومن المتوقع أن يرتفع العدد في السنوات القادمة حيث تتفاوض عدة دول للانضمام إلى هذه المنظمة، تضع المنظمة بعض الشروط أمام الدول الراغبة في الانضمام منها ما يلي (المحيشي،2007، ص172):

1- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوى على التعريفات الجمركية التي تشكل التزامات ولا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

2- الالتزام بشكل عام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمام، يشمل على الموافقة على تطبيق والالتزام بجميع اتفاقيات المنظمة، أي عليها أن توافق على اتفاقيات جولة الأوروغواي أي انه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان سائدا أمام "الجات" وخاصة بعد جولة طوكيو حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي مُثلت في اتفاقيات خاصة.

3- تقديم التزامات في مجال الخدمات: تقدم الدول جدولاً بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات، ويشتمل على قائمة بالاستثناءات والشروط في مجال تقديم الخدمات والقطاعات التي ستقوم بتحريرها أمام موردي الخدمة الأجانب، والقيود فيما يخص أسلوب توريد الخدمة والجدول الزمني الخاص بإلغاء تلك القيود.

وعموماً فإن المنظمة لا تطلب من الدول الأقل نمواً المعترف بها من الأمم المتحدة، أن تقدم تنازلات أو تعهدات إلا وفقاً لما يناسب المرحلة التنموية التي تعيشها، وكذلك ما يناسب الاحتياجات المالية والتجارية .. الخ .

ثانياً: الانسحاب من منظمة التجارة العالمية :

فيما يتعلق بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية حددت المادة 15 من الاتفاقية الحق لأي عضو أن ينسحب من المنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها، ويصبح هذا الانسحاب سارياً بعد مضى ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة أخطاراً كتابياً

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

بالانسحاب، وحددت المنظمة المهلة اللازمة لسريان الانسحاب لإتاحة الفرصة أمام الأعضاء الآخرين للتشاور مع العضو المنسحب بهدف الحفاظ على مصالحهم لدى الطرف المنسحب والتي قد تتأثر بموجب انسحابه، مع الأخذ في الاعتبار أن الانسحاب من منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها يؤدى تلقائياً إلى إسقاط حق الطرف المنسحب في كافة الامتيازات والمعاملات التفضيلية التي كان يحصل عليها بموجب التزامات الدول الأخرى الأعضاء، ومن ناحية أخرى يصبح العضو المنسحب في حل من كافة التزاماته سواء التي تفرضها أحكام الاتفاقيات أو التي كان يلتزم بها من خلال جداول تنازلاته في مجال السلع والخدمات.

ومن هنا وحتى تاريخ اليوم لم تتقدم أي دولة منضمة إلى منظمة التجارة العالمية بطلب الانسحاب من عضويتها، وهذا يدل على الفائدة والاستفادة من الفرص المتاحة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO،2020، (p331).

ثالثاً: عناصر القوة في منظمة التجارة العالمية :

1. النظام الذي تقوم عليه: يمكن القول أن من أهم عناصر قوة هذه المنظمة فقد كانت اتفاقية هافانا مجرد اتفاق دولي في صورته المبسطة أي عبارة عن بروتوكول مؤقت بين الدول الموقعة عليه، عكس اتفاقية منظمة التجارة العالمية. فقد كانت هذه الاتفاقية تتوفر فيها كل الوضوح وعناصر الإلزامية. ومع هذه الإلزامية المتوفرة في منظمة التجارة العالمية فان نطاقها القانوني راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين هما: التماثل والتنوع في التعامل مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة، فالتماثل يبدو واضحاً بسريان مبدأ الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدول الأخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها لهذه المنظمة Ahmad،2010، (p103).

أما التنوع فيبدو ظاهراً بإقرار الإعفاءات من تطبيق أحكام اتفاقيات هذه المنظمة، حيث تجيز المنظمة إعفاء أي طرف عضو من التزام معين بشرط الحصول على موافقة نصف عدد الأعضاء في هذه المنظمة، والمثال على ذلك، ما حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية من إعفائها من تنفيذ بعض السياسات الزراعية نظراً لنفوذها الكبير وسيطرتها على عدد كبير من أصوات الدول الأعضاء .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

كما أن الدول الأقل نمواً تعتبر معفاة من الالتزام بتطبيق بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بحماية صناعتها ومواردها الطبيعية، ومن أهم الاستثناءات المسموح بها في هذه المنظمة هو اتخاذ عدد من التدابير الاستثنائية، بشرط إلا يشكل ذلك إجراءً تعسفياً وتمييزاً بين الدول، والهدف من هذه التدابير هو حماية الأخلاق العامة وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات.

إن التماثل والتنوع خاصيتين غير متعارضتين يتم بمقتضاهما نجاح عمل منظمة التجارة العالمية، و بالتالي فان هذا المنهج يشكل عنصر قوة في منظمة التجارة العالمية، كما أن التماثل في المعاملة يعتبر بمثابة القاعدة في منظمة التجارة العالمية، ونظراً لإقرار الإعفاءات في العديد من المجالات، مما يضمن وحدة النظام القانوني للعلاقات الدولية التجارية.

2. المناخ الذي تعمل فيه: إن المناخ الذي تمارس فيه منظمة التجارة العالمية عملها يعتبر مواتياً لنجاحها في تحقيق أهدافها، فمن ناحية لم تعد هناك مواجهة أيديولوجية بين دول تنتمي إلى نظام اشتراكي وأخرى تنتمي إلى نظام رأسمالي، ومن ناحية أخري فان المواجهة بين الدول المتقدمة والدول النامية قد خفت حدتها أو تلاشت تقريباً، أي أن الوسط الذي تمارس فيه منظمة التجارة العالمية نشاطها يعد مؤاتيا لتحقيق أهدافها .

3. المجال الذي تتعامل فيه: يعتبر المجال الذي تتعامل فيه منظمة التجارة العالمية عنصر قوة في أدائها مهامها، فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية وعالمية عضويتها لمعظم دول العالم في الانضمام إليها، والدول التي تسعى للانضمام لها، هذا سيمكنها دون شك من أدارتها للنظام التجاري الدولي(Alomar،2002، p148).

فمنظمة التجارة العالمية من خلال الاتفاقيات التي تشرف عليها والأجهزة والمجالس المتعددة التي تباشر عملها من خلالها، يجعلها المرجعية الدولية بالنسبة للتجارة الدولية ويعزز هذا المجال تناولها لمسائل ترتبط ارتباطاً رئيسياً باحتياجات الدول والأفراد من الناحية التجارية، وعليه فان معظم الدول ستكون حريصة على عدم الخروج عن هذا النظام التجاري الدولي الجديد الذي يعد بمثابة المحرك الاقتصادي الأول للتجارة الدولية برمتها.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

4. الوسائل التي تستخدمها: إن دور الأجهزة والمجالس داخل منظمة التجارة العالمية لا يقتصر على ممارسة الاختصاص بل يتعداه إلى استنتاج مدى بلوغ النظام التجاري الدولي لأهدافه المتوخاة من خلال منظمة التجارة العالمية. كما إن أسلوب التوافق والتراضي في اتخاذ العديد من القرارات يتناسب مع طبيعة المسائل الاقتصادية التي تتطلب الوصول إلى حلول تصالحيه للمسائل محل الخلاف.

المبحث الثالث: الدول العربية والنامية (ومنها ليبيا) ومنظمة التجارة العالمية:

قبل التحليل لابد من الإشارة إلى أن الدول التي أصبحت أعضاء في منظمة التجارة العالمية ليست اقتصادياً بأحسن من الدول التي لم تنضم بعد وتوصف بأنها دول تتمتع بصفة عضو مراقب، والسبب في تأخر هذه الدول أنها تفاوض وان لديها برنامج عمل تحتاج إلى وقت حتى تحصل على مكاسب لتدخل إلى المنظمة في أحسن وضع يناسبها ويناسب ظروفها الاقتصادية والسياسية والمرحلة التنموية التي تمر بها.

ومن المزايا التي حصلت عليها بعض الدول بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية استفادتها من التخفيضات الجمركية في أسواق الدول الأعضاء في المنظمة وفقاً لمبدأ الدولة الأكثر رعاية الذي سبق الإشارة إليه، وتخلصت من قيود الاستيراد الكثيرة التي تفرضها بعض الدول، وتجنيب الصادرات الأضرار التي تنتج عن منافسة السلع المستوردة من الدول الأخرى Birkbeck، 2011، (p241).

ولجأت الدول المنضمة إلى عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الأطراف المتعاقدة في منظمة التجارة العالمية بهدف زيادة الصادرات ورفع من مستوى كفاءة المنافسة، مثال ذلك ما تتمتع به صادرات بعض الدول من المنتجات الصناعية والمواد الخام بحرية النفاذ إلى أسواق دول المجموعة الأوروبية، عدا غزل القطن وبعض أنواع الأقمشة القطنية التي تخضع لنظام الحصص، بالإضافة إلى ذلك فان 70% من الصادرات الزراعية لبعض البلدان العربية لا تخضع للسياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة لدول المغرب العربي تعتبر الشريك القوى للاتحاد الأوروبي، وتتمتع بمزايا عدة من حيث التخفيضات الضريبية والقيود الجمركية باستثناء نظام الحصص.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

أما ما قدمته الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية مقابل ما تحصل عليه من فوائد نجد أنها التزمت بإعطاء تخفيضات جمركية وربط جمركي على عدد من السلع مع الالتزام بالاتفاقيات الأخرى، مثل اتفاق التقييم الجمركي والمنشأ والنظام الجمركي وغير ذلك من الالتزامات وفق نصوص الاتفاقيات الخاصة بالتجارة والخدمات والملكية الفكرية Hawthorne، 2011، (p214).

وتعد الدول الصناعية المستفيد الرئيسي من منظمة التجارة العالمية إضافة لبعض الدول النامية ذات الصادرات المتنوعة، لان منظمة التجارة العالمية تفتح أسواق جديدة أمام منتجات هذه الدول وتقلل من إقامة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة العالمية، كما تدعو إلى معايير جديدة للعمل والبيئة وإلغاء دعم الصادرات وترك الأمور للكفاءة الإنتاجية والمنافسة (أبوستيت، 2004، ص94).

أما فيما يخص الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام إلى هذه المنظمة تتوقف هذه الآثار على مدى قدرة الدول على إعادة هيكلة اقتصادياتها وتوفير الظروف الملائمة للاستفادة القصوى من النصوص الاستثنائية والمزايا التفضيلية التي توفرها المنظمة إلى الدول الأخرى، مع العلم أن معظم الآثار السلبية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ستلحق بالدول غير الأعضاء بالقدر نفسه الدول الأعضاء، بينما الإيجابيات لن يتمتع بها إلا الدول الأعضاء، ولتحقيق الفائدة بالنسبة للدول العربية أن تعمل بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على شكل تكتل عربي موحد أو تكتل مغاربي موحد، وسيمكن ذلك دون شك من المشاركة بفاعلية في النظام التجاري العالمي الجديد ويجعلها تتبوأ مكانة دولية في الدفاع عن قضاياها وقضايا الدول النامية على الساحة الدولية، كما أن الانضمام إلى المنظمة سيتيح لها إمكانية الحوار المباشر والبناء مع كافة الأطراف الأخرى على قدم المساواة، لان البقاء خارج إطار المنظمة يعنى الانعزال عن العالم، ومن أهم مميزات الانضمام، رفع مستوى جودة الإنتاج في كافة القطاعات نتيجة زيادة حدة المنافسة، كما ستستفيد الصناعات العربية بمميزات كبيرة وتلك التي تتوفر فيها مزايا نسبية كالصناعات البتروكيماوية والمنسوجات القطنية والمنتجات الزراعية والسلع الوسيطة .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

أما فيما يخص وضع **ليبيا في منظمة التجارة العالمية** ففي المؤتمر الوزاري الرابع في شهر نوفمبر في الدوحة عام 2001، تقدمت ليبيا بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولم يعرض هذا الطلب في الاجتماع الوزاري، وذلك بسبب المشاكل العالقة مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ضد دخول أو انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، وبعد أن تم حل كل المشاكل العالقة، تقدمت ليبيا بطلب آخر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في النصف الثاني من العام 2004 وقد تم قبولها كعضو مراقب داخل هذه المنظمة بتاريخ 27/ 7/ 2004 .

ويعتبر الحصول على صفة العضو المراقب في هذه المنظمة بمثابة عملية تفاوضيه ما بين ليبيا والدول الأعضاء إذ لا تلتزم ليبيا إلا بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في معاملتها التجارية مع الدول المشاركة ذات العضوية في منظمة التجارة العالمية، وتتمتع في الوقت نفسه بالاستثناءات التي تتماشى مع احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية، أي أن لها الحرية التامة في صياغة سياستها التجارية بما يتماشى ومصالحها الاقتصادية، ومن حق ليبيا أيضاً المشاركة في الاجتماعات دون الدخول في إجراءات مفاوضات العضوية طبقاً لنصوص المنظمة، فإن ليبيا كان يفترض أن تباشر مفاوضات الانضمام خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ اعتمادها عضواً مراقباً، ويسمح للعضو المراقب بأن يتعرف على ممارسات المنظمة ومتطلباتها وكيفية مراجعة السياسات التجارية وعملية الانضمام، وعادة تبدأ الدول التي تتمتع بصفة العضو المراقب بتغيير قوانينها وأساليب عملها استعداداً لعملية الانضمام مع أنها غير ملزمة بذلك Elmahaishi،2009، (p433).

إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا يعنى أن الشركات الأجنبية والسلع المستوردة سوف تغزو السوق الليبي، أو أن الشركات المحلية (العامة والخاصة) لن تستطيع منافسة السلع الأجنبية أو أن يبقى الليبيون عاطلون عن العمل ويتفاقم عجز ميزان المدفوعات الليبي وان السلع المحلية ليست لها القدرة التنافسية، هذا كله لن يحدث ولم يحدث لأي بلد مهما كان متخلفاً اقتصادياً، فلا يعقل أن تنضم دولة إلى المنظمة وتقدر إنها ستكون خاسرة، ولذلك فان منظمة التجارة العالمية أجازت بعض الاستثناءات والإجراءات للدول التي قد يلحق بها ضرر من جراء انضمامها لهذه المنظمة، ومن هذه الإجراءات فرض قيود على

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

الواردات بحيث تتحكم في كمية أو قيمة هذه الواردات، وكذلك تجيز حماية الصناعات المحلية من منافسة الواردات، كما يجوز للدولة التي ستنضم إلى هذه المنظمة اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الأمن الوطني أو السيادة الوطنية وغير ذلك من الإجراءات.

وفى ظل واقع ترسم ملامحه اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي بات من شبه المستحيل العمل خارجها، مع العلم أن معظم الآثار السلبية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ستلحق بالدول غير الأعضاء بالقدر نفسه بالدول الأعضاء، بينما الإيجابيات لن يتمتع بها إلا الدول الأعضاء.

ومما لا شك فيه أن ليبيا هي إحدى الدول الساعية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا الانضمام لابد أن يحمل في طياته كثيراً من التداعيات والآثار الاقتصادية سواء على المستوى الكلى أو الجزئي ومستوى الدول والأفراد وعلى المدى القريب والبعيد. إن ليبيا تعلق آمالا كبيرة على إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، لما لذلك من آثار إيجابية تعود على تنويع مصادر الدخل فيها، وتعريض مؤسساتها الإنتاجية لمزيد من المنافسة العالمية سيؤدي إلى ارتفاع كفاءة استخدام مواردها الاقتصادية، كما سيفتح الباب أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا سيؤدي إلى إيجاد فرص للعمالة الوطنية مما سيكسبهم العديد من الخبرات في مجالات متعددة (المحيشي،2011، ص33).

إن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية يعتبر وسيلة للاستفادة من مواردها الاقتصادية الأخرى وغير المستغلة بدل الاعتماد على مورد النفط، كما الانضمام إلى هذه المنظمة وفق شروط متوازنة سوف يدعم القدرات التصديرية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية ويشجع التصدير كخيار الإستراتيجي لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة وخصوصاً في هذه المرحلة التي تمر بها ليبيا، ومن خلال كل ذلك فإن على كل دولة أن تمتلك أدوات التعامل المتكافئ للتجارة الخارجية، لتتفادى سلبيات النظام العالمي الجديد إلى جانب الدور التنموي للتجارة الخارجية بات ركيزة أساسية لا غنى عنها لإنجاز أهداف النمو الاقتصادي لأي دولة على اختلاف درجة تقدمها وحجمها وسياستها الاقتصادية الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال الانضمام (الواعي) الذي يستطيع أن يحقق الإيجابيات بقدر اكبر من الوقوع في السلبيات IMF،2019، (p317).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

ختاماً :

أن الفهم الصحيح لأهمية الانضمام إلى هذه المنظمة نابع من الفهم الدقيق لمفهوم الانفتاح الاقتصادي والحرية الاقتصادية التي تعنى السياسة الداعية إلى عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وكذلك إزالة العوائق التجارية بين الدول وإيجاد المنتدى الحواري المتبادل بين الدول الأعضاء للبحث المشكلات والمعوقات التي يمكن أن تواجه التجارة العالمية ومحاولة إيجاد آليات موحدة لحل الخلافات والمنازعات التجارية التي قد تنتج بين هذه الدول.

أن العالم اليوم يعيش عصر التحديات و الفضاءات والتغيرات الدولية والعالمية، ومنظمة التجارة العالمية هي إحدى الملامح البارزة لهذا العصر الذي أسماه البعض بعصر المنافسة الاقتصادية، وهذا يستوجب على ليبيا أن تسعى للانضمام له وتحافظ على مكتسباتها الاقتصادية، وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي وتنتقل باقتصادها خطوات إلى الأمام وان تنظر للتحول الاقتصادي **برؤية مستقبلية إستراتيجية**، تحاول من خلالها استقراء المتغيرات العالمية وتحاول وضع صيغ قادرة على المنافسة والمواجهة والتكيف هذه المعطيات والمتغيرات العالمية التي تكتسح الاقتصاد العالمي، وان تسعى لتحقيق التقدم عن طريق الخطط التنموية المرسومة مسبقاً والابتعاد عن التخطيط العشوائي لخطط التنمية حتى تستطيع أن تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبالتالي لابد أن تقوم الدولة بوضع الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الآجل لإعادة هيكلة أنشطتها الاقتصادية بالصورة الصحيحة، ولابد أن تكون خططها التنموية مرتكزة على رؤية مستقبلية متكاملة بعيدة المدى لتطوير الاقتصاد الوطني، وتكييفه للاندماج في المرحلة الجديدة للتعامل مع المعطيات الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وسياسات التحرير التجاري.

النتائج والتوصيات:

استناداً لأهداف البحث وتساؤلاته خلص إلى عدة نتائج أهمها:

1. إن منظمة التجارة العالمية ترتكز على مبادئ كثيرة أهمها تحرير السلع والخدمات بشكل كامل بما يحقق الرفاهية للإنسان خاصة في عصرنا الحديث، وكون ليبيا

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

بلد مهيأ اقتصادياً لتحقيق مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي مما سيعود بالرفاهية.

2. كلما سارعت ليبيا بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ستحصد ليبيا نجاحات ومعدلات مُرضية للتنمية الشاملة والمستدامة، ولا يمكننا إطلاقاً كباحثين في هذا المجال تجاهل الاستفادة من خبرات منظمة التجارة العالمية لتقديم الدعم والاستشارات وأيضاً الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
3. أن التحدي الأهم الذي يجب أن تخوضه ليبيا في هذه المرحلة هو تأسيس اللبنة الاقتصادية والسياسية، وتهيئة الأطر المختلفة مع مراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومراعاة خصوصية الدولة، وعدم إغفال بناء الأرضية القانونية المتمثلة في الدستور الليبي.
4. أن الانفتاح يعني في مجمله الاستفادة من خبرات الدول التي حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتفاعل المتبادل على كافة الأصعدة، للوصول إلى انجازات ذات قيمة، كما أن الانضمام إلي ركب الدول المنخرطة في المنظومة العالمية هو ضرورة ملحة تفرضها المعطيات الحديثة لعصرنا، وهو مرحلة يجب خوضها وتحقيق نجاحات ملموسة فيها، لنصل إلى معدلات عالية من التنمية والرفاهية وتحقيق مطامح الشعب الليبي.

التوصيات :

من خلال ما تم تناوله بالبحث حول كيفية استفادة ليبيا من منظمة التجارة العالمية في المراحل الانتقالية فان البحث يقترح التوصيات التالية:

1. تشكيل مجلس اقتصادي أعلى يختص بوضع الخطط والرؤي الاقتصادية للسياسات الاقتصادية للدولة (التجارية –المالية – النقدية)، يناط بهذا المجلس وضع ومتابعة تنفيذ هذه السياسات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، وهذا المجلس يتولى مهام استكمال عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، والتواصل معها لمعرفة أخر المستجدات فيما يتعلق بالوضع الليبي، كما يختص هذا المجلس

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

بالتنسيق والترابط والتكامل مع مؤسسات الدولة التي لها علاقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

2. أن عملية الانضمام شاقة ومكلفة وتحتاج إلى تعاون وتكامل جميع القطاعات في الدولة، عليه يجب التريث والدراسة بجدية لبنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وما ينجم عن الانضمام من آثار خصوصاً في مرحلة الأعداد للانضمام وتقديم التنازلات أمام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي يتم التفاوض معها، كون هذه الدول تسعى لمصالحها بما يتوافق مع إمكانياتها المادية والبشرية، بالإضافة إلى أهمية أعداد التشريعات اللازمة الكفيلة بتحقيق اكبر قدر ممكن من الإيجابيات وتفادى السلبيات قدر الإمكان .

المراجـــع :

اولاً : المراجع العربية :

إبراهيم العيسوي: الجات وأخواتها، ط2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

إسماعيل عبد المجيد المحيشي: ليبيا ومنظمة التجارة العالمية، المؤتمر العربي الأول حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية، سلطنة عمان. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007).

إسماعيل عبد المجيد المحيشي: ثورة 17 فبراير وتطلعاتها الاقتصادية، مقال منشور في صحيفة ليبيا المستقبل، بتاريخ 2011/8/4.

جاسم المناعي: التحديات أمام الاقتصاديات العربية، أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2003.

سعود البريكان: التكامل الاقتصادي العربي التحديات والآفاق، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2005.

سمير اللقماني: منظمة التجارة العالمية، الرياض: دار حامد للنشر والتوزيع، 2004 .

عادل المهدي: عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

فؤاد أبوستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2004.

منيرة احمد عبد الله البشاري: التفاوض في أطار منظمة التجارة العالمية، القاهرة: شركة ناس للطباعة، 2004.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Ahmad، A. (2010) The WTO and Developing Countries: The Missing Link of International Distributive Justice. Ph.D. Thesis. University of Portsmouth، UK.

Alomar، M. (2002). "Why the Rentier Economy Fails in Economic Development? The Case of Kuwit، Ph.D. Thesis. Claremont Graduate University.

Birkbeck، D (2011) Making Global Trade Work Governance Work for Development: Perspectives and Priorities from Developing Countries ،Cambridge University Press.

Elmahaishi، I. (2009): The International Fiscal Crisis & the Impact thereof on the Libyan Economy. Paper presented in The Academic Symposium about Dimensions and Risks of the Global Financial Crisis، Sheffield، UK، 30/10/2009.

Hawthorne، H. (2011) The Least Developed Countries، the World Trade Organisation and the Norm of Special Treatment. Ph.D. Thesis، City University London.

International Monetary Fund (2019) Libya beyond the Revolution: Challenges and Opportunities، Washington. [Internet]، Available from: http://www.imf.org/external/ pubs/ft/ dp/2012/1201mcd.pdf [Accessed 1 May، 2023].

World Trade Organization (2017). The Eighth WTO Ministerial Conference. [Internet]، Available from: https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min11 _e/min11_e.htm. [Accessed 9October 2017].

World Trade Organization (2020)، the Ninth WTO Ministerial Conference. [Internet], Available from:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 24 / 8 /2023م وتم نشرها على الموقع بتاريخ: 30/ 9/2023م

https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/mc9 _e/ mc9_e.htm. [Accessed 22 October 2021].

World Trade Organization (2019) How to become a member of the WTO. [Internet]، Available from: http://www.wto. org/english/thewto_e/acc_e/acces_e. htm. [Accessed 8 August 2021].

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع